

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٤٨٨**

الخميس، ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد دلا سابليير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد بيريرا بلاشنثيا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	الصين	السيد ليوجنغمين
	غانا	نانا إيفاه – أبنتنغ
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة (S/2006/458)

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة (S/2006/462)

06-42891 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة (S/2006/458)

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة (S/2006/462)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل إسرائيل، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غيلرمان (إسرائيل) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2006/520، وفيما يلي نصها:

”أتشرف بأن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقاً لممارسته السابقة، أن يوجه الدعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الخميس، ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقاً للنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس بناء على الطلبات الواردة في الرسالتين المؤرختين ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلَين الدائمين للجزائر وقطر، الوثيقتان S/2006/458 و S/2006/462 على التوالي.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/508، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته قطر.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا أطرح الآن مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، جمهورية تترانيا المتحدة، الصين، فرنسا، غانا، قطر، الكونغو، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

بيرو، الدانمرك، سلوفاكيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٠ أعضاء مؤيدين، وعضو واحد معارض، وأربعة أعضاء ممتنعين عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار، نظرا إلى تصويت سلبي لعضو دائم في مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ندرك نحن جميعا الموقف الحساس في الشرق الأوسط، حيث تجري تطورات جديدة وكبيرة ونحن نتكلم.

وعلى ضوء الطبيعة الهشة للأحداث في الميدان تعتقد الولايات المتحدة أن مشروع القرار هذا لم يكن في الوقت المناسب وأن أسلوبه قديم فعلا. لقد شهدنا مؤخرا على وجه التحديد تصعيدا كبيرا من جانب حزب الله. وبالإضافة إلى كل ذلك، لدينا إعلان مفاده أن الأمين العام سيوفد فريقا إلى المنطقة للمساعدة في تسوية الحالة. هذه التطورات الجديدة الهامة ينبغي أن تنعكس في أي نص ننظر فيه.

وعلى الرغم من هذه التطورات الجديدة، ثمة أسباب أخرى كثيرة لرفض هذا المشروع. إن مشروع القرار المعروض على المجلس يفتقر إلى التوازن. لقد وضع مطالب على طرف واحد في صراع الشرق الأوسط ولكن ليس على الطرف الآخر. لو اعتمد مشروع القرار هذا لزاد من تفاقم التوترات في المنطقة ولقوض رؤيتنا لدولتين ديمقراطيتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب في ظل السلام والأمن.

ولو اعتمد مشروع القرار لقوض مصداقية مجلس الأمن الذي يجب عليه أن ينظر إليه الطرفان باعتباره وسيطا نزيها في صراع الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، فإن البيانات العامة لمسؤولي الأمم المتحدة يجب أن تعكس بدقة أيضا المواقف التي وافقت الحكومات الأعضاء عليها.

لقد عملت الولايات المتحدة بجد مع وفود أخرى لوضع نص أكثر توازنا، نص يقر بأن الأعمال العسكرية الإسرائيلية هي استجابة مباشرة للهجمات المتكررة بالقذائف على جنوب إسرائيل من غزة والخطف الذي قامت به حماس في ٢٥ حزيران/يونيه للعريف غلعاد شاليت من قوات الدفاع الإسرائيلية. ومما يبعث على الأسف أننا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق.

وبينما نبقى بالغي القلق بسبب تدهور الحالة في الضفة الغربية وغزة، نبقى ثابتين باقتناعنا بأن الطريق المثلى لحل الأزمة القائمة هي أن تؤمن حماس الإفراج الآمن وغير المشروط عن العريف شاليت.

بيد أن وضع أساس سلام دائم سيتطلب أن نركز انتباهنا ليس على حماس فحسب ولكن على الدول التي ترعى الإرهاب والتي تؤيدها، وخصوصا سورية وإيران. لنكن صريحين: بدون الدعم المالي والمادي من دمشق وطهران لكانت حماس مشلولة شللا بالغا في القيام بعملياتها الإرهابية.

وناشدنا سورية وإيران أن تنهيا دورهما بوصفهما دولتين ترعيان الإرهاب وأن تدينا على نحو قاطع أعمال حماس، بما في ذلك هذا الخطف. ونناشد مرة أخرى سورية أن تعتقل زعيم فصيل حماس خالد مشعل الذي يقيم حاليا في دمشق. ونؤكد مرة أخرى إدانتنا للدعم السوري والإيراني لحزب الله، الذي أعلن مسؤوليته عن أعمال خطف أخرى على الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان.

ونناشد مرة أخرى حكومة السلطة الفلسطينية أن توقف جميع أعمال العنف والإرهاب وأن تمتثل للمبادئ التي أوردتها المجموعة الرباعية: نبذ الإرهاب، والاعتراف بإسرائيل، وقبول التزامات واتفاقات سابقة، بما في ذلك خارطة الطريق. وعدم قيام حكومة السلطة الفلسطينية باتخاذ هذه الخطوات يضر بالشعب الفلسطيني.

ومن الواضح أننا قلقون حول طول الوقت الذي يستغرقه حدوث الصعوبات الراهنة وانعدام الحل، ولكن المسألة بالنسبة إلينا هي ما إذا كان اتخاذ إجراء من قِبَل المجلس يجعل الحل أكثر أو أقل احتمالا، وليس ببساطة ما إذا كان المجلس يبدو أو لا يبدو ''منخرطا''.

ولا تزال الولايات المتحدة راسخة الالتزام بالعمل مع آخرين من أجل إرساء الأسس لإحلال سلام دائم في المنطقة، أساس كان سيكون قد قوض لو كان مشروع القرار هذا قد أقر.

السيد بريرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): امتنعت بيرو عن التصويت لأنها تعتقد أن مشروع القرار لا يعكس على نحو واف ما يحدث في الشرق الأوسط.

أولا لا يراعي مشروع القرار حقيقة أن عناصر حزب الله، المعتبر منظمة إرهابية، خطفت جنديين إسرائيليين وأطلقت قذائف، مسببة إصابات في صفوف المدنيين ومسببة استجابة من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية.

ثانيا، لا يراعي مشروع القرار متطلبات المجموعة الرباعية بأن تعترف حكومة السلطة الفلسطينية بقيادة حماس بإسرائيل وبأن تنبذ العنف وبأن تحترم الاتفاقات التي دخلت فيها سابقا السلطة الفلسطينية. وعدم الامتثال لهذه المتطلبات هو في أصل الأزمة وهو يمنع الأطراف من استئناف المفاوضات الدبلوماسية المفضية إلى التعايش السلمي لدولتين، إسرائيل وفلسطين، وفقا لأحكام خارطة الطريق.

وتشجب بيرو تصعيد العنف وفقد حياة الناس الأبرياء. وهي تدعو إلى إطلاق سراح الجنود المخطوفين، ومنهم الجنديان اللذان أخذا رهينتين في لبنان، وأيضا عن المسؤولين الفلسطينيين المنتخبين الذين احتجزوا بصورة غير قانونية مؤخرا.

وتعترف بيرو بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. بيد أن إسرائيل يجب أن تفعل ذلك وفقا للقانون الإنساني الدولي، متجنبة تسبيب الأذى للمدنيين والضرر بالبنية الأساسية للبنان وغزة. ونحث إسرائيل على تجنب الإفراط في استعمال القوة، ونشجب الأذى الذي سُبِّب للمجتمع المدني في فلسطين ولبنان.

السيدة ليو (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): مما يبعث على الأسف أن الدانمرك لم يكن في وسعها التصويت مؤيدة لمشروع القرار الذي نظر فيه قبل هنيهة. يتناول مشروع القرار مسائل تبعث على القلق العميق لدى حكومة بلدي، ولو تضمن إقرارا أكثر شمولا بالتعقيدات في الميدان لود وفد بلدي أن يصوت مؤيدا لمشروع القرار.

والدانمرك يعتريها بالغ القلق حيال الحالة في الشرق الأوسط التي ازدادت تدهورا خلال الأيام القليلة الماضية. ومما يبعث على بالغ قلق الدانمرك على نحو خاص هو فقد حياة المدنيين الذي يسببه العمل العسكري المتصاعد وعواقبه، بما في ذلك تردي الظروف الإنسانية للسكان في غزة. ولذلك، نناشد الطرفين أن يقللا من شدة الحالة الإنسانية اليائسة للسكان المدنيين.

وفضلا عن ذلك، تواصل حكومة بلدي حث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ أي إجراء ينتهك القانون الدولي، وحث إسرائيل على ممارسة أكبر قدر من ضبط النفس وتجنب العمل غير المتناسب. ولا تزال الدانمرك تشعر بالقلق حيال احتجاز الأعضاء المنتخبين في الحكومة والمجلس

التشريعي الفلسطينيين وتدعو إلى إطلاق سراحهم فورا. وينبغي أن يتمتع المحتجزون بكامل حقوقهم القانونية وفقاً لأحكام القانون الدولي.

وما فتئت الدانمرك تطالب القيادة الفلسطينية بوضع حد لأعمال العنف والإرهاب، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية.

وينبغي إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف في الحال ومن دون شروط.

إن التطورات الأخيرة، بما في ذلك ما يتصل بالعلاقات بين إسرائيل ولبنان - والتي سنناقشها غداً - تؤكد أكثر من أي وقت مضى أن المفاوضات السياسية هي السبيل الوحيد لتحقيق تسوية عادلة ودائمة. وعلى الطرفين أن يبديا على وجه الاستعجال التزاماً فعالاً بالسعي إلى حل تفاوضي على أساس دولتين، واحترام الاتفاقات والتعهدات القائمة.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): بكل أسف، لم يتمكن وفدي من تأييد مشروع القرار بشأن الحالة في الشرق الأوسط كما طُرِح على مجلس الأمن اليوم.

وسلوفاكيا تشعر بقلق بالغ إزاء الأحداث التي شهدها قطاع غزة مؤخراً. ويقلقنا بشكل خاص وقوع وفيات بين المدنيين من الفلسطينيين والإسرائيليين، وتدمير البنية الأساسية لإمدادات الكهرباء في الأراضي الفلسطينية. ولذلك، نغتنم هذه الفرصة لكي نناشد الجانبين مرة أخرى إطلاق سراح كل المحتجزين والمختطفين. وعلى الطرفين أن يمتنعا عن أي عمل قد يزيد من حدة التدهور أو يؤدي إلى تصعيد الموقف.

ونرى أن جميع قرارات مجلس الأمن بشأن منطقة الشرق الأوسط هامة جداً وذات أثرٍ مباشر على الوضع والتطورات في المستقبل. وعليه، ينبغي دراسة أي إجراء قد يتخذه المجلس دراسة متأنية جداً، بغية توجيه نداء متوازن إلى جميع الأطراف بهدف نهائي هو تحقيق سلام عادل ودائم.

إننا نأسف بالغ الأسف إذ نلاحظ مع القلق مرة أخرى - كما فعلنا في المجلس في ٢١ حزيران/يونيه تحديداً - أن الحكومة الفلسطينية التي شكلتها وتقودها حماس لم تلتزم بعد بالمبادئ الثلاثة التي حددتها المجموعة الرباعية في بيانها في ٣٠ كانون الثاني/يناير. وما زلنا نؤمن بذلك، ونشدد على ضرورة تلبية وتنفيذ تلك المبادئ الثلاثة: نبذ العنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وقبول الاتفاقات والالتزامات القائمة.

وبما أن ذلك العنصر الهام ومسائل أخرى بالغة الأهمية - لا سيما إدانة الأعمال الإرهابية - لم تنعكس بصورة كافية في مشروع القرار - في رأينا - فلم نتمكن من تأييده. وكنا نود أيضاً لو أنه تضمن إشارة إلى التطورات الأخيرة بين لبنان وإسرائيل.

وكما فعلنا في السابق، فإننا ندعو الطرفين مرة أخرى إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونحثهما على الالتزام الكامل بهدف التوصل إلى حل تفاوضي على أساس دولتين وفقاً لأحكام خريطة الطريق.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تشعر المملكة المتحدة بقلق عميق إزاء الأزمة في غزة، التي تقوض آفاق السلام في الشرق الأوسط وتؤدي إلى تدهور حاد في الأوضاع الإنسانية وأوضاع السكان الفلسطينيين. وبلادي تسهم في الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة عن طريق الاتصالات في المنطقة ومن خلال شركائنا الرئيسيين. ونحث كل الأطراف على بذل كل جهد ممكن لمعالجة الأزمة والحيلولة دون تفاقم الوضع. وبالتفاوض وحده يمكن التوصل إلى حل دائم.

ونكرر دعوتنا لإطلاق سراح العريف شاليط فوراً ومن دون شروط. وندعو السلطة الفلسطينية إلى وضع حد لأعمال العنف والإرهاب، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء معاناة السكان الفلسطينيين. ولئن كان لإسرائيل كل الحق في الدفاع عن النفس، إلا أن عليها أن تفعل ذلك بطريقة لا تؤدي إلى تصعيد الموقف، وعلى أن تكون متناسبة ومحسوبة وتتطابق مع أحكام القانون الدولي وتتجنب وفاة المدنيين ومعاناتهم.

وقد أدلت وزيرة الخارجية البريطانية مرغريت بيكيت اليوم ببيان تعرب فيه عن قلقها إزاء الوضع في لبنان.

ومن الأهمية بمكان أن أي بيان يصدر عن المجلس ينبغي أن يؤيد جهود أولئك الذين يسعون بشكل حثيث إلى تسوية الصراع. ولذلك، فإن أي نص يجب أن يكون متوازنا وأن يعكس بعناية كل الجوانب ذات الصلة بالوضع. وبينما نقدر جهود مقدمي مشروع القرار لتلبية بعض شواغلنا، إلا أننا ما زلنا نعتقد أن النص المعروض علينا ليس متوازنا بشكل كاف ولا يعترف بتعقيد الحالة. ولذلك، فإننا نأسف لعدم إتاحة المزيد من الوقت لتسوية الخلافات المتبقية والتوصل إلى نص نتفق عليه جميعا. ولذلك امتنعنا عن التصويت.

السيد القحطاني (قطر): كما هو معلوم لدى الجميع، فإن قطر، بحكم المسؤوليات الملقاة على عاتقها تجاه القضية الفلسطينية، تقدمت بمشروع قرار متوازن، يعكس وجهة نظر الأغلبية في هذا المجلس. وقد أخذنا بعين الاعتبار ملاحظات الدول كافة، إلا أن المجلس لم يتمكن مع ذلك من اعتماد هذا المشروع المتوازن لأسباب أصبحنا نعلمها الآن. ونترك للشعوب وللدول المحبة للسلام أن تحكم عليها وعلى موضوعيتها.

كثيرة هي المرات التي لم نهب فيها للدفاع عن السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يحتاجون إلى الغوث وإلى نصرة المجتمع الدولي. وعندما تكون استجابتنا ضعيفة، نبدو وكأننا ننفض أيدينا من مسؤوليتنا الإنسانية عن حماية الأرواح، وعلى وجه الخصوص النساء والأطفال الأبرياء الذين لا حول لهم ولا قوة. إن صور الأبرياء العزل الذين يتم اغتيالهم بدون رحمة أو شفقة لن تمحى من ذاكرتنا ولا من ذاكرة جميع الشعوب المحبة للسلام.

يجب أن نوقف الانتهاكات الصارخة والجسيمة للقانون الإنساني الدولي. وإخفاق مجلس الأمن هذا اليوم في القيام بواجبه تجاه الوضع المتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي وضع حد للعدوان سيؤدي إلى تمادي المعتدي واستدامة دوامة العنف. إن عجز المجلس عن التدخل لإيقاف هذا الوضع المتدهور أصلا في الأراضي الفلسطينية المحتلة لن يفاقم الصراع ويطيل من أمده فحسب، بل سينجم عنه التشكيك في مصداقية مجلس الأمن في تنفيذ أحكام القانون الدولي.

وما زالت الشعوب المحبة للسلام، وما زال الأبرياء وضحايا الحروب، يتطلعون إلى أن يقوم مجلس الأمن بواجبه الأساسي والرئيسي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. فهل سيأتي اليوم الذي نرى فيه اتخاذ مجلس الأمن والدول المعنية قرارا حاسما تجاه العدوان والظلم الواقع بحق الشعب الفلسطيني الأعزل؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكركم، السيد الرئيس، على قيادتكم الحكيمة وتوجيهكم لأعمال المجلس خلال هذه الفترة الحرجة وأثناء المشاورات المطولة التي جرت قبل التصويت على مشروع القرار اليوم. وأود في ذات الوقت أن أعبر عن تقديرنا العميق لوفد قطر لكل جهوده التي بذلها،

سواء بوصفه عضوا في مجلس الأمن أو في المجموعة العربية، في توجيه المفاوضات الطويلة، والشاقة في أغلب الأحيان، بشأن مشروع القرار.

ونعرب عن شكرنا في ذلك الصدد أيضا للمملكة العربية السعودية، بصفتها رئيس المجموعة العربية لشهر تموز/يوليه، ونعرب عن تقديرنا لكل أولئك الذين أيّدوا جهودنا العادلة خلال هذه العملية برمتها، التي ترمي إلى أن يتخذ مجلس الأمن إجراء، وفقا لمسؤولياته، بغية معالجة حالة الأزمة التي لا تزال سائدة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ونعتقد أن كل الجهود الممكنة قد بُذلت من أجل التوصل إلى مشروع قرار متوازن ومعقول يعالج القضايا الرئيسية التي تواجهنا في هذا الوقت. ونشكر أعضاء المجلس الذين صوّتوا مؤيدين مشروع القرار، وفاء لمسؤولياتهم بصفتهم أعضاء في المجلس، وفي الوقت ذاته، تنفيذا للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي، الذي تنتهكه إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، انتهاكا جسيما وخطيرا، وهي تنفذ هجماتها العسكرية بلا هوادة على أبناء الشعب الفلسطيني العزل الرازحين تحت الاحتلال، وخاصة في قطاع غزة.

إن التدهور الخطير والمأساوي للحالة على الأرض في الأسابيع الماضية، بما في ذلك تدهور الحالة الإنسانية البائسة أصلا نتيجة لعدوان إسرائيل العسكري الفتّاك واستمرار تصعيد العنف ضد الشعب الفلسطيني وقيادته، أضفى طابعا ملحا لهذا الموضوع ولجهودنا الرامية إلى أن يشارك المجلس مشاركة جادة في توجيه هذه الأزمة صوب التسوية.

ونشعر بخيبة أمل وإحباط كبيرين بسبب استمرار عجز المجلس عن العمل بينما يتواصل قتل الفلسطينيين المدنيين الأبرياء بوحشية على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية. إن عدم اعتماد المجلس مشروع القرار المقدم هذا اليوم لن يساعد على تهدئة الحالة أو يسهم في تسوية الأزمة الراهنة، وهو يضر ضررا خطيرا بمصداقية المجلس في هذه الآونة الحرجة، إذ يرسل إشارة خاطئة إلى الدولة القائمة بالاحتلال ويزيد من تأجيج نيران ثقافة الإفلات من العقاب المدمرة التي سمحت لإسرائيل بمواصلة انتهاك القانون الدولي طوال كل تلك الأعوام، وحتى يومنا هذا، بدون أن تخضع للمساءلة عن أفعالها.

وبالفعل، وحتى ونحن نجتمع الآن في هذه القاعة، تواصل إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، القيام بمزيد من المجازر البشرية والدمار المادي بطريقة متعمدة وهوجاء، محوّلة قطاع غزة الذي يعاني من الحصار والفقر إلى أرض خراب يخيّم عليها الموت، والدمار والشقاء. وتستمر قوات الاحتلال الإسرائيلية بطريقة سافرة في تدمير منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، وأراضيهم الزراعية، وهياكلهم الأساسية ومؤسساتهم الحيوية، بما فيها، قصف وزارة الخارجية في مدينة غزة، في هذا اليوم نفسه.

وما هو أسوأ من ذلك بكثير، استمرار قتل الفلسطينيين المدنيين الأبرياء يوميا بوحشية على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية في سيل من الهجمات الجوية والقصف بالمدفعية الذي تشنه ضد أبناء الشعب الفلسطيني المدنيين العزل. وقتلت قوات الاحتلال يوم أمس وحده، ٢٣ فلسطينيا على الأقل، من بينهم تسعة من أفراد أسرة سالمية – أم وأب وأبناؤهما السبعة – حيث قُتِلوا بلا رحمة في منزلهم عندما أسقطت عليه قوات الاحتلال الإسرائيلية قنبلة يبلغ وزنها ربع طن. ويشكل ذلك إرهاب دولة ضد شعب مدني أسير، وتشكل كل تلك الأعمال بجلاء جرائم حرب. ولا بد من إدانة كل تلك الأفعال. ويجب اتخاذ إجراء لإجبار الدولة القائمة بالاحتلال على وقف تلك الانتهاكات الخطيرة والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، ولا بد من مساءلة مرتكبي تلك الجرائم وتقديمهم إلى العدالة.

وما من شك في أن الحالة تزداد سوءا على نحو خطير بمرور كل يوم، مما يضاعف من المعاناة والمشقة التي يكابدها السكان المدنيون الفلسطينيون. وإن التوترات والاحتكاكات تتزايد باستمرار بطريقة مأساوية، مما يسفر عن زيادة في زعزعة الحالة، لا في المنطقة وحدها، ولكن فيما وراءها. ومن الجلي أن الحالة السائدة الآن تتطلب اهتماما فوريا من المجتمع الدولي وجهوده المتسقة قبل أن يزيد تدهورها وتُغرِق المنطقة برمتها في دوامة عنف وصراع تتعذر السيطرة عليها. إن هذا الموضوع يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، ويتطلب تدابير حاسمة من المجتمع الدولي، وعلى رأسه هذا المجلس.

وما زلنا نرى أنه ينبغي للمجلس أن يضطلع بواجباته في صون السلم والأمن الدوليين وفي حماية المدنيين في الصراعات المسلحة فيما يتعلق بحالة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ونعتقد أنه سيفعل ذلك في وجه هذه المأساة المتواصلة. وإن هذه القناعة، القائمة على المبادئ الواردة في الميثاق وإيماننا بسيادة القانون هما اللذان أعادانا إلى مجلس الأمن مرارا وتكرارا، وليس أي سبب آخر، على الرغم من ادعاءات البعض في هذا الصدد. فما هو الملاذ الآخر الذي يمتلكه شعب عندما يتعرض للقمع، والإخضاع والإضعاف، وإنكار أهم حقوقه الإنسانية تحت احتلال عسكري أجنبي عدواني على مدى ما يزيد على ٣٠ عاما؟

ولا يمكن استثناء قضية فلسطين، من ضمن العديد من الصراعات والأزمات والمآسي التي يواجهها المجتمع الدولي، من ولاية مجلس الأمن ومسؤولياته. ولا يمكن لتكرار عجز المجلس عن اتخاذ أي إجراء إلا أن يطيل الصراع بدلا من إنهاء دوامة العنف الخبيثة، مما لا يفضي إلا إلى المزيد من سفك الدماء، والمعاناة والخسائر التي يتكبدها الشعب الفلسطيني على أيدي محتليه وإلى مزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها، مما يبعدنا عن تحقيق السلام العادل والدائم الذي نسعى إلى تحقيقه بفارغ الصبر.

ختاما، يحدونا أمل كبير بالتالي، في أن يجد هذا المجلس، في نهاية المطاف وقريبا جدا، العزيمة على تنفيذ قراراته، وتنفيذ سيادة القانون واتخاذ التدابير الضرورية لمواجهة هذه الأزمة المتعاظمة وتمهيد السبيل لحل نهائي وسلمي لهذا الصراع الطويل والمأساوي، لصالح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي ولفائدة المنطقة بأسرها. ولم يفت أوان العمل بعد. فعلى المحك أرواح عديدة، ومستقبل شعب برمّته وآفاق تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): بداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بإدارتكم المقتدرة لهذا المجلس خلال شهر تموز/يوليه الصعب. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم لكم ولشعبكم بتهنئة مبكرة باحتفال سعيد جدا يوم ١٤ تموز/يوليه.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى الولايات المتحدة على موقفها الجريء والإعراب عن تقديرنا لتلك البلدان التي أبدت، من خلال تصويتها، تفهّما كنا نأمل أن يبديه سائر المجتمع الدولي.

واسمحوا لي بتذكّر وقت مختلف جدا في مكانين مختلفين جدا. فقبل عام تقريبا، انسحبت إسرائيل من غزة. ولم يكن هذا الانسحاب عملية يسيرة بالنسبة لنا؛ فقد جرى في ظل ظروف مأساوية تدمي القلوب ودفع رئيس الوزراء شارون، الذي اتخذ قرارا شجاعا، ثمنا سياسيا وشخصيا باهظا له. وفي ذلك الوقت، كان لدى الفلسطينيين خياران. تمثل أولهما في رعاية أبناء شعبهم، ورفع مستويات معيشتهم، وتحسين نوعية حياتهم، والتركيز على رفاهة أبناء شعبهم. وكان الخيار الثاني يتمثل في تحويل غزة إلى قاعدة إرهاب

وإطلاق صواريخ فتّاكة على إسرائيل. وبشكل مأساوي، اختارت القيادة الفلسطينية الخيار الأخير، وجعلت شعبها رهينة خططها الإرهابية.

ومنذ أكثر من ست سنوات، انسحبت إسرائيل انسحابا كليا من جنوب لبنان، و لم يكن ذلك الانسحاب عملية سهلة لنا أيضا، إذ أثار تساؤلات داخل إسرائيل. وفي تلك الأثناء، كان أمام حكومة لبنان ،هي الأخرى، خياران اثنان – فإما أن تعتني بشعبها ، وتعيد تأهيل بلدها بعد عقود من الحرب الأهلية، أو أن تسمح لأراضيها الخاضعة لسيادتها بأن تصبح قاعدة للإرهاب قد يستخدمها إرهابيو حزب الله نقطة انطلاق لهجماتهم على المدنيين الإسرائيليين. وبشكل مأساوي كذلك، اختارت حكومة لبنان، بدورها، الخيار الأخير.

وفي كلتا الحالتين، اختارت الحكومتان جعل شعبيهما رهينة طريق الإرهاب، والتدمير، وسفك الدماء. ولا يوجد مبرر للعنف في هذين الموقعين اللذين انسحبت منهما إسرائيل انسحابا كاملا، ولن تسمح إسرائيل باستخدامهما أرضا خصبة للإرهابيين، أو نقطة انطلاق لأعمال إرهابية. إن إسرائيل لن تصير رهينة للإرهاب.

فلنستعرض ما هي حماس. ما هي استراتيجياتها ونواياها؟ حماس، التي تقود السلطة الفلسطينية، كيان لا يتعاطف مع الإرهابيين فحسب، بل هو منظمة إرهابية معترف بها دوليا. لنتأمل في مغزى حقيقة أن هذه هي قيادة الشعب الفلسطيني المعترف بها دوليا. لنتأمل أيضا في كيفية تصرفها منذ استلامها السلطة، إذ لم تبد أي إشارة تدل على تغيير سلوكها، ورفضت مطالب المجتمع الدولي لنبذ الإرهاب، والاعتراف بإسرائيل، والالتزام بجميع الاتفاقات الدولية السابقة.

قبل بضعة أسابيع، تسلل إرهابيون إلى منطقة كرم شالوم، قرب نقطة العبور الحدودية، وقتل المهاجمون جنديان إسرائيليان، وخطفوا ثالثا، العريف غيلاد شاليت، الذي أُخذ إلى قطاع غزة. وخلال الأسبوع ذاته، اختطف الإرهابيون الفلسطينيون أيضا مراهقا إسرائيليا وأعدموه بصورة وحشية. منذ أسابيع وإسرائيل تتعرض للهجمات، لكنها لم تتخذ الخطوات الضرورية للدفاع عن نفسها والتصدي للهجمات المتواصلة، إلا بعد فشل جهود الوساطة الدولية لحل الأزمة.

اسمحوا لي بتوضيح الأمور بشكل كامل. إننا نشهد أعمال حماس وحزب الله، لكنهما ليسا سوى أصابع الأيدي الملطخة بالدماء، ومنفذي أوامر قادة ذوي عقول منحرفة لأكثر محاور الشر شؤما في العالم، سورية وإيران. ويتكون محور الشر هذا، الذي حذرنا منه مرارا وتكرارا، لا سيما في هذا المجلس، من إيران، التي يكرر رئيسها وإنكار محرقة اليهود وهو يعد للمحرقة القادمة؛ وسورية، البلد المضيف لأكبر المنظمات الإرهابية في العالم. إن إيران وسورية و ''حماس'' وحزب الله مصدر تهديد لإسرائيل والمنطقة وأيضا للعالم الحر برمته. قبل بضعة أيام شكر قائد حماس الإرهابي، خالد مشعل، الذي توفر له الحكومة السورية الملاذ الدافئ في دمشق، القيادة السورية على مقاومة الضغط الدولي من أجل المساعدة في إيجاد حل سلمي لخطف الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليت. ويدعو عضو آخر في هذا المحور، إيران، دعوة مكررة إلى إبادة إسرائيل بينما تقوم بحيازة القدرة النووية للقيام بذلك.

إن للحكومتين السورية والإيرانية تاريخا طويلا وموثقا من تخريب الجهود الرامية إلى إحلال السلام في المنطقة. وهما تؤيدان تأييدا نشيطا العناصر المتطرفة وتضعفان أصوات العقل. وهما تستضيفان منظمات إرهابية وتمولان أعمالها المميتة. يجب علينا أن نتعرف على هذين النظامين عن طريق كلماتهما وأعمالهما. إنهما محرضان ومؤيدان للإرهاب

الدولي، وأعمالهما الخسيسة لا تعرف القيود الخلقية. ينبغي ألا تغض أي دولة الطرف عن حكومتي سورية وإيران لأن أعمالهما لم تمس بعد ببساطة مواطنيها. هذان النظامان الإرهابيان سيهددان قريبا، لو بقيا دون كابح، الذين ليس لهم خصومة معهما. يحاول التاريخ أن يعلمنا درسا مفاده أننا ننسى أحيانا كثيرة: الاسترضاء والصمت يشكلان استراتيجية خطرة.

سمعنا المراقب الفلسطيني ووفودا عربية أخرى تكرر ذكر أن إسرائيل – وهنا تأتي المقولة – "دولة قائمة بالاحتلال". ينبغي ألا تخلط البلبلة مع الواقع. لقد أخلينا قطاع غزة لأننا على وجه الدقة لا نريد أن نكون دولة قائمة بالاحتلال. لا نريد أن نسيطر على حياة الفلسطينيين. ليكن من الواضح تماما أن الإرهاب هو القوة المحتلة للإسرائيليين والفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء، وليس إسرائيل. إنهم لا يزالون رهائن في يد قوة الإرهاب المحتلة.

إننا نفعل ما يمكننا فعله في ظل الظروف القائمة لنوازن بين واجبنا بصفتنا حكومة أن نحقق إطلاق سراح جنودنا المخطوفين وحماية مواطنينا من مزيد من الهجمات، كما تفعل أية حكومة مسؤولة، ورغبتنا في أن نقلل إلى أبعد حد أي أثر سلبي قد يكون لهذا الواجب في السكان المدنيين. ولكن دعوني أشر للمجلس إلى الاختلاف الواضح جدا بين الجانبين، حينما يتعلق الأمر بالإصابات في صفوف المدنيين، وثمة اختلاف واضح جدا.

من ناحية، ثمة منظمة إرهابية ملتزمة بتدمير إسرائيل، تستهدف على وجه التحديد المدنيين والأبرياء والنساء والأطفال. ومن الناحية الثانية، ثمة دولة ديمقراطية تعمل دفاعا عن النفس، وكما يحدث في الحرب، خصوصا حينما تطلق الهجمات من مناطق مكتظة بالسكان المدنيين، أحيانا يصاب، لسوء الحظ ومن المأساوي والمؤلم، المدنيون. ولكن هناك اختلاف آخر. بالنسبة إلينا، موت كل طفل فلسطيني نتيجة خطأ ومأساة. بالنسبة إليهم، موت كل طفل إسرائيلي انتصار وسبب للاحتفال.

لا يمكن لإسرائيل أن تصبح رهينة للإرهاب بمختلف أشكاله، بما فيها الاختطاف والهجمات الانتحارية بالقنابل والصواريخ أو أية تهديدات مماثلة. ونحث المجتمع الدولي على أن يواصل ممارسة جميع الضغوط السياسية الممكنة على السلطة الفلسطينية وعلى منظمة حماس الإرهابية، بما في ذلك أعضاؤها ورعاتها في دمشق، بغية ضمان الإفراج الفوري الآمن عن غلعاد شاليت؛ وأخيرا وضع نهاية لاستخدام الأراضي الفلسطينية قاعدة للعمليات الإرهابية.

وفي الختام، سيدي الرئيس، وبينما نجلس هنا في غمار هذه الأيام الحالكة، أحثكم وأحث زملائي أن تطرحوا على أنفسكم هذا السؤال – ما الذي ستفعلونه إذا وجدتم بلدانكم معرضة لمثل تلك الهجمات؟ وإذا تسلل جيرانكم عبر حدودكم لاختطاف أفراد شعوبكم، وإذا أطلقت مئات الصواريخ على مدنكم وقراكم، فهل ستكتفون بالوقوف مكتوفي الأيدي؟ أم أنكم ستفعلون بالضبط ما تفعله إسرائيل في هذه اللحظة بالذات، باذلة كل جهد لحماية شعبها والسماح له بأن يعيش في ظل السلام والأمن اللذين يتوق إليهما، واللذين ظلت كل الشعوب في المنطقة محرومة منهما بفعل قوى الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠.